E

الأمم المتحدة

E/CN.4/1990/39
31 January 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التشغيل الفعّال للهيئات المنشأة عملاً بصكوك الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

تقرير الامين العام

٤٣٠٦ب/GE.90-10193

١ - في اجتماع رؤساء الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان ، الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، صدرت توصية بأن من المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا مسألة تعيين فرقة عمل تكون معنية باستخدام الحاسبات الالكترونية ، لتتولى استطلاع ما تتطلبه الحوسبة الالكترونية لعمل هذه الهيئات من تكاليف وما تحققه من مزايا . واقترح التقرير الصادر عن ذلك الاجتماع - ضمن أمور أخرى - أن إنشاء قاعدة بيانات للمعلومات في هذا الصدد يمكن أن يحقق تخفيف العمل غير الضروري ، وزيادة الفعالية ، ومساعدة الدول الأطراف في جهودها الخاصة ؛ فضلا عن أنه يمكن أن يسفر في الأجل الطويل عن تحقيق وفورات كبيرة في المال وفي وقت الموظفين .

٢ - وإعمالاً لقرار لجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٨٩/٤٦ الصادر في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عيّن الأمين العام فرقة عمل تتألف من عدد محدود من الخبراء ، منهم خبير أو أكثر في معالجة المعلومات ، لإعداد دراسة عن العمل إلى أقصى حد ممكن على حوسبة أعمال هيئات الإشراف على المعاهدات من حيث إعداد التقارير ، بغية زيادة الفعالية وتيسير امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بإعداد التقارير ودراسة هيئات الإشراف للتقارير . وقد عقدت فرقة العمل أول اجتماع لها في جنيف ، من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وأنهت دراستها في اجتماعها الثاني ، الذي عقد أيضا في جنيف من ١١ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقد تعاون مركز حقوق الإنسان تعاونا وثيقا مع فرقة العمل في إعداد الدراسة .

٣ - وطلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام في نفس القرار أن يقدم إليها في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن نتائج عمل فرقة العمل .

٤ - وترد نتائج عمل فرقة العمل في الدراسة المرفقة ، التي يسر الأمين العام أن يقدمها رفق هذا كي تنظر فيها اللجنة وتتخذ بشأنها ما تراه من تدابير .

مرفق

دراسة عن الحوسبة الالكترونية لعمل هيئات الاشراف على المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ١١
	ألف - الولاية	١
	باء - التكوين	٢
	جيم - الدورات	٥ - ٩
	دال - الترتيبات المؤقتة لاختتام أعمال فرقة العمل	١٠ - ١١
أولا -	نظام المعاهدات المتطور والحاجة إلى التجديد لضمان الاضطلاع بعبء العمل الحالي والمحتمل	١٢ - ٣٤
ثانيا -	الاحتياجات المحددة إلى قاعدة البيانات والمنتفعون المحتملون فيما يتصل بأعمال هيئات الإشراف على المعاهدات	٣٥ - ٣٨
	ألف - الاحتياجات والوظائف التي يلبيها الاسترجاع الالكتروني للمعلومات	٣٥ - ٣٦
	باء - المنتفعون المحتملون	٣٧
	جيم - قائمة الاحتياجات المحددة	٣٨
ثالثا -	التطورات المناظرة في جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة	٣٩ - ٣٣
رابعا -	بنية النظام المقترح وآثارها المالية	٣٤ - ٦٣
	ألف - البنية المقترحة لأجهزة الحاسب الالكتروني	٣٤ - ٤٨
	باء - البنية المقترحة لتطبيق البرنامج	٤٩ - ٦٢
	جيم - الجدول الزمني والتكاليف	٦٣
خامسا -	أثر النظام المقترح	٦٤ - ٦٦

مقدمة

ألف - الولاية

١ - طلبت لجنة حقوق الإنسان ، في قرارها ١٩٨٩/٤٦ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، إلى الأمين العام النظر ، في حدود الموارد المتاحة ، في أمر تعيين فرقة عمل مكونة من عدد محدود من الخبراء ، منهم خبير أو أكثر في المعلوماتية ، لإعداد دراسة عن استخدام الحوسبة الالكترونية إلى أقصى حد ممكن في أعمال هيئات الاشراف على المعاهدات من حيث إعداد التقارير ، بغية زيادة الفعالية وتيسير امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بإعداد التقارير ودراسة هيئات الاشراف للتقارير . كما أوصت اللجنة بأن تعد فرقة العمل دراستها بتعاون وثيق مع مركز حقوق الإنسان ورؤساء هيئات الاشراف ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم لفرقة العمل كل المساعدات الممكنة لتمكينها من أداء ولايتها في أسرع وقت ممكن ، وأن يبلغ لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها السادسة والأربعين ، بنتائج أعمالها .

باء - التكوين

٢ - عين الأمين العام أعضاء فرقة العمل التالية أسماؤهم:

السيد فيليب ألستون	(استراليا)	مقرر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
السيد كلاوديو لومباردي	(ايطاليا)	خبير حاسب الكتروني
السيدة كريستيان لوبي	(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)	خبيرة حاسب الكتروني
السيد فاوستو بوكار	(ايطاليا)	مقرر اللجنة المعنية بحقوق الانسان
السيد بيورن ستورموركن	(النرويج)	خبير حاسب الكتروني
السيد س . أموس واكو	(كينيا)	عضو في اللجنة المعنية بحقوق الانسان

٣ - وبالاضافة إلى ذلك ، دُعي الخبراء التالية أسماؤهم إلى المشاركة في أعمال فرقة العمل:

السيد ألان أسود	رئيس وحدة تجهيز البيانات الالكترونية ، مكتب الأمم المتحدة في جنيف
السيد جان بيير شاردان	رئيس قسم التوزيع والمبيعات ، مكتب الأمم المتحدة في جنيف
السيد برنارد غريفراث	رئيس لجنة القانون الدولي
السيد هانز تووِلن	رئيس قسم الوثائق المتعلقة باللاجئين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤ - وعينت فرقة العمل في دورتها الأولى السيد فيليب ألستون منسقاً لها .

جيم - الدورات

٥ - عقدت فرقة العمل دورتها الأولى في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وعقدت دورتها الثانية في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٦ - وتضمن جدول أعمال الدورة الأولى الذي قدمه الأمين العام ما يلي:

١ - افتتاح الاجتماع من جانب ممثل الأمين العام

٢ - إقرار جدول الأعمال

٣ - ولاية فرقة العمل

٤ - دراسة الوثائق المتصلة بالموضوع:

(أ) الفئات

(ب) الحجم

'١' الأعمال المتراكمة حاليا

'٢' حجم العمل الثانوي

(ج) الأولويات

٥ - استخدام قاعدة البيانات

٦ - الإطار التنظيمي

٧ - خطة العمل .

٧ - وتضمن جدول أعمال الدورة الثانية ما يلي:

١ - استعراض التقارير التقنية التي أعدها الخبراء الاستشاريون

٢ - بحث النظام المقترح

٣ - إعداد التقرير النهائي لفرقة العمل .

٨ - وتم توفير الوثائق التالية للمشتركين:

جدول الاعمال المؤقت وشروحه (HRI/MISC/1989/1) ؛

مقتطفات من تقرير اجتماع رؤساء هيئات الاشراف على معاهدات حقوق الانسان المنعقد عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ (A/44/98) ؛

مجموعة المبادئ التوجيهية العامة التي وضعتها مختلف هيئات الاشراف على معاهدات حقوق الإنسان (A/40/600/Add.1) ؛

إنشاء نظام معلومات ادارية متكامل (A/C.5/43/24) ؛

تقرير مرحلي عن المشروع الرائد الخاص بتكنولوجيا الاسطوانات البصرية (IAMLADP/1989/R.12) ؛

تقرير استشاري أعده السيد ستورموركن عن نظام معلومات للهيئات الدولية المعنية بالاشراف على معاهدات حقوق الإنسان ؛

تقرير استشاري أعده السيد لومباردي عن الموجود والمنتظر قيامه من نظم المعلومات ذات الصلة .

٩ - وقام أعضاء فرقة العمل ، خلال الدورة الاولى ، بمراقبة سير المشروعات التالية: (أ) المشروع الرائد الخاص بتكنولوجيا الاسطوانات البصرية والذي تقوم به دائرة النشر في شعبة خدمات المؤتمرات التابعة لمكتب الامم المتحدة في جنيف ؛ (ب) ومركز الوثائق المتعلقة باللاجئين في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ (ج) وقاعدة البيانات المحوسبة في مركز حقوق الإنسان والمتعلقة بنشاط الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والتابع للجنة حقوق الإنسان .

دال - <u>الترتيبات المؤقتة لاختتام أعمال فرقة العمل</u>

١٠ - طلبت فرقة العمل ، في ختام دورتها الاولى ، إلى ممثل الامين العام بحث إمكانية الاستعانة بخبيرين استشاريين لإعداد تقريرين تقنيين مستقلين عن الموضوعين التاليين: (أ) استعراض تفصيلي لوظائف قواعد البيانات الحالية والمتوقعة التي تديرها المنظمات الدولية والتي لها صلة بأعمال هيئات الاشراف على المعاهدات ، ولمدى إمكانية الاستفادة من هذه البيانات ؛ (ب) الطرائق التي يمكن اتباعها لإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات الكترونية لاستخدامها في أعمال هيئات الاشراف على المعاهدات المتعلقة بالتقارير . ومن المزمع أن تتولى فرقة العمل ، في دورتها الثانية ، النظر في هذين التقريرين وإدراجهما ، حسب الاقتضاء ، في التقرير النهائي . وعقب ذلك وافقت حكومتا ايطاليا والنرويج على إتاحة خدمات كل من السيد لومباردي والسيد ستورموركن على التوالي لإعداد التقريرين التقنيين اللذين طلبتهما فرقة العمل .

١١ - ولدى إعداد تقريره ، عقد السيد لومباردي مباحثات مع موظفي مركز الحساب الالكتروني بالمقر الرئيسي لمنظمة الامم المتحدة ومع عديد متنوع من الموظفين الآخرين المعنيين بأعمال ذات صلة ، كما التقى بموظفين من مكتب الامم المتحدة في جنيف ، ومن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في روما ، ومن معهد الجامعة الاوروبية في فلورنسا . وأجرى السيد ستورموركن لدى إعداده لتقريره مشاورات مع موظفين من المركز الدولي للحساب الالكتروني في جنيف ومن ادارة المعالجة الالكترونية للبيانات التابعة لمكتب العمل الدولي .

أولا - نظام المعاهدات المتطور والحاجة إلى التجديد لضمان الاضطلاع بعبء العمل الحالي والمحتمل

١٢ - أوصى رؤساء هيئات الاشراف على معاهدات حقوق الإنسان ، في اجتماعهم المنعقد في جنيف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، بأن من المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا من جانب الجمعية العامة ، مسالة تعيين فرقة عمل معنية باستخدام الحاسبات الالكترونية "لاستكشاف تكاليف ومزايا القيام باستخدام الحاسبات الالكترونية في عمل اللجان" (A/44/98 ، الفقرة ٨٣) . وأشار تقرير ذلك الاجتماع إلى عدد من المزايا التي يمكن أن تترتب على إنشاء قاعدة للبيانات ذات الصلة بأعمال هيئات الاشراف على المعاهدات . فمن شأن إقامة هذه القاعدة ، أولا ، أن تعزز إلى حد كبير قدرة أعضاء اللجان على تحديد مختلف مصادر المعلومات التي تتصل اتصالا مباشرا بأعمالهم والتاليف بينها . كما رئي أن الحوسبة الالكترونية ستتيح "تقليل العمل غير اللازم ، وزيادة الكفاءة ، ومساعدة الدول الاطراف في جهودها" كما أنها ستحقق وفورات كبيرة في الاموال وفي وقت الموظفين في الاجل الطويل (A/44/98 ، الفقرة ٦٥) . وأكد الامين العام من جديد تلك التوصية الصادرة عن اجتماع رؤساء الهيئات في "التقييم المتعمق لبرنامج حقوق الانسان" الذي أعد من أجل لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٩ . وأشار الامين العام إلى أن جميع البيانات ذات الصلة "يمكن إدخالها في قاعدة للبيانات ، تستكمل دورياً حسب الاقتضاء ، وتتاح لكل هيئة من هيئات الاشراف على المعاهدات عندما تضطلع بالنظر في أحد التقارير المقدمة من إحدى الدول عن تنفيذ الصك ذي الصلة" (E/AC.51/1989/2 ، الفقرة ١١٨) .

١٣ - وقبل القيام (في الجزء التالي) بدراسة مختلف الاحتياجات إلى قاعدة البيانات والسبل الكفيلة بتحقيق الفعالية في استخدام هذه القاعدة من قبل الامانة ، وهيئات الإشراف على المعاهدات ، والدول ، وهيئات الامم المتحدة الاخرى ، وغير ذلك من المنتفعين المحتملين ، يجدر إجراء استعراض عام موجز للعوامل التي تدعو إلى استخدام الحوسبة الالكترونية قدر المستطاع في معالجة البيانات ذات الصلة .

١٤ - ويتعلق العامل الأول بالضغوط والتوترات التي أعاقت في السنوات الأخيرة الأداء الفعال لهيئات الاشراف على المعاهدات . وقد جرى تحليل هذه المشكلات بقدر من التعمق في "دراسة حول المناهج طويلة الأجل لتعزيز الأداء الفعال للأجهزة الحالية وتلك المتوقع إنشاؤها بموجب صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان" ، وهي الدراسة التي أعدت تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١١٥/٤٣ والتي عرضت عليها في دورتها الرابعة والأربعين (A/44/668) . ومن منظور هيئات الاشراف على المعاهدات ، يمكن إيجاز هذه المشكلات فيما يلي: تأخر الدول الأطراف في تقديم تقاريرها لفترات طويلة وتأخر عدد من هذه الدول إلى حد يصل إلى تخلفها الفعلي عن تقديم تقاريرها فيما يتعلق بمعظم الصكوك ؛ وتأخر بعض هيئات الاشراف على المعاهدات لفترات طويلة أحياناً في النظر في تقارير الدول بسبب ضيق الوقت المتاح لعقد الاجتماعات ، أو إلغاء دورات أو تخفيض مدتها أو غير ذلك من الضغوط ؛ والتشكك المستمر في احتمال توافر الأموال بقدر يتيح لبعض هيئات الاشراف على المعاهدات عقد اجتماعاتها ؛ وعدم كفاية خدمات الأمانة الأساسية ، ولا سيما في حالة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ؛ وعجز الأمانة عن توفير البحوث القانونية والتحليلية وخدمات المساندة الأخرى بالمستوى الذي يمكن أن يعزز الأداء الفعال لمختلف اللجان ؛ والمشكلات المرتبطة بالحاجة إلى تعزيز التنسيق بين أعمال شتى الهيئات .

١٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، هناك تسليم على نطاق واسع بأن تزايد عدد التصديقات وعمليات الانضمام للصكوك الرئيسية واستمرار الزيادة في عدد التقارير والرسائل المعروضة على الهيئات ذات الصلة قد أديا إلى زيادة الأعباء على عاتق الأمانة وكذلك على الدول الأطراف في مجموعة متنوعة من الصكوك .

١٦ - وسوف يشهد المستقبل تفاقما للمشكلات الحالية في مجالين على الأقل . فأولا ، إن مدى ونطاق التحديات التي تواجهها هيئات الاشراف على المعاهدات في كفالة الحفاظ على مستويات الأداء الحالية سيزدادان ازديادا هاما . ويرجع ذلك في جوهره إلى تراكم الخبرة وتطور الإجراءات ومجرد مرور الزمن . ففي دراسة التقارير ، على سبيل المثال ، تبدأ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الآن في دراسة التقارير الدورية الثالثة ، بينما تنظر لجنة القضاء على التمييز العنصري ، بالفعل ، في التقارير الدورية العاشرة التي قدمتها بعض الدول الأطراف . وبالمثل ، تواصل اللجان التطور في أعمالها بتنقيح شروط إعداد التقارير ، واعتماد عدد متزايد من الملاحظات العامة ومن الآراء النهائية (بشأن الرسائل) التي تتضمن عناصر هامة تتصل بشكل عام بتطور القواعد الفقهية في ظل الصكوك المعنية . ويترتب على هذه التطورات زيادة كبيرة في الأعباء الملقاة على عاتق الأمانة وعلى أعضاء اللجان والدول الأطراف من حيث حجم التوثيق في حد ذاته وتعقد القضايا وصعوبات التنسيق .

١٧ - وثانياً ، ستتزايد مستقبلاً حدة المشكلات الحالية مع احتمال اعتماد صكين إضافيين رئيسيين على الاقل خلال العام الحالي والعام المقبل . فكل من مشروع اتفاقية حقوق الطفل ومشروع اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم سيترتب عليه التزامات إضافية على الدول الاطراف بتقديم التقارير وسيقتضي إنشاء هيئات إشرافية جديدة . ويكاد أن يكون في حكم المؤكد إقرار صكوك اضافية في الاجلين المتوسط والطويل . مع احتمال إنشاء لجان جديدة . وبالإضافة إلى ذلك يتوقع أن تستمر الزيادة المطردة في عدد الدول الاطراف في الصكوك الحالية .

١٨ - وهذا الاستعراض العام للوضع الراهن ولاحتمالات تطور أعمال هيئات الاشراف على المعاهدات يوضح بجلاء ما ستدعو إليه الضرورة من زيادة سريعة في قدرات تناول الوثائق ومعالجة المعلومات حتى يمكن ضمان الاداء الفعال لهذه الهيئات في الاعوام المقبلة . ومن الواضح أن توفير قدر من المعالجة الالكترونية للبيانات شرط لا غنى عنه لتلافي انهيار النظام تحت ثقل الطلب المتزايد على المعلومات التي يواصل توفيرها، إذا راعينا على وجه الخصوص استمرار قيود الموارد التي تواجهها الامانة في تعيين الموظفين .

١٩ - ولا شك أن هذه النتيجة تتسق تماماً مع التطور العام للبيئة التكنولوجية . وكما جاء في تقرير صدر مؤخراً ، "فإن مجمل فلسفة النظام [المقترح لمعالجة التوثيق في الامم المتحدة] يستند إلى الفكرة التي مفادها أن شيوع استخدام الحاسبات الالكترونية داخل المكاتب في المستقبل القريب سيكون شبيهاً بحال التليفون في يومنا هذا"(١) . غير أن الوضع السائد حالياً في الامم المتحدة تشوبه جوانب نقص كثيرة . وقد جاء في تقرير للامين العام مؤخراً ما يلي:

"تعمل الامم المتحدة ، في أدائها لوظائفها الادارية ، بدون الكثير من المعينات الآلية المتطورة المتوفرة في عالم اليوم . ولم يواكب تطور نظم المعلومات أحدث ما توصل إليه العلم أو احتياجات المنظمة" (A/C.5/43/24 ، الفقرة ٥) .

٢٠ - ويتبين من دراسة التسهيلات المتاحة التي أجرتها فرقة العمل أن هذا التقييم يسري بنفس القدر ، إن لم يكن بدرجة أكبر ، على احتياجات هيئات الاشراف على المعاهدات . وفضلاً عن ذلك ، وكما سترد المناقشة (في الجزء ثالثاً - أدناه) ، فإن أنشطة قواعد البيانات التي نفذتها بالفعل منظمات دولية أخرى تعمل في مجالات متصلة بحقوق الإنسان تتفوق كثيرا في مستوى تقدمها على تلك الانشطة التي تحققت حتى الآن فيما يخص أعمال هيئات الإشراف على المعاهدات(٢) .

٣١ - ومن الحجج الاخرى التي تشجع على الحوسبة الالكترونية أن الكثير من الوثائق التي تعد حالياً من أجل هيئات الاشراف على المعاهدات يتوافر في صورة نصوص معالجة الكترونياً ، ومن ثم يمكن إدخالها مباشرة في قاعدة للبيانات بتكلفة زهيدة جداً . وبالتالي فإن التقاعس عن إنشاء قاعدة البيانات هذه يشكل تبديداً لموارد من المعلومات يمكن إتاحتها بسهولة .

صلة التقرير الحالي بمجمل برنامج حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

٣٢ - يتصل المحور الرئيسي لنشاط فرقة العمل المعنية باستخدام الحاسبات الالكترونية "بأعمال هيئات الاشراف على المعاهدات المتعلقة بإعداد التقارير"(٣) . وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الولاية تقتصر على شمول جانب محدود نسبياً من مجمل أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ، لكن الدراسة الاكثر تفصيلاً تؤكد أن أنشطة هيئات الاشراف على المعاهدات فيما يتعلق بالتقارير ترتبط ارتباطاً تكاملياً مع برنامج حقوق الإنسان في مجمله . وبالتالي فإن لجنة حقوق الإنسان قد أشارت بالتحديد ، في قرارها الخاص بإنشاء فرقة العمل ، إلى "العديد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان التي تؤكد أهمية التنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ومراعاتها عالميا"(٤) . وقد أوضحت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، في كلمتها الافتتاحية أمام الدورة الثامنة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، ما يمكن أن يحدثه عمل هيئات الاشراف على المعاهدات من تأثير على مجمل البرنامج:

"قالت ... إن تقارير دورات اللجنة وتقارير الدول الأطراف هي حالياً من أهم مصادر المعلومات لإعداد الوثائق للجنة المعنية بحالة المرأة ، وأكدت على ما للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من أثر مضاعف في تقرير السياسات العالمية" (A/44/38 ، الفقرة ٨) .

٣٣ - وبالمثل فإن الأعمال التي تضطلع بها الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ، مثل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لعمل هيئات الاشراف على المعاهدات . ويسري ذلك أيضاً على الدراسات التي تجري عن أوضاع معينة ، مثل تلك الدراسات التي تعالج الجوانب الاكثر تميزا بالسمة النظرية لتفسير حقوق محددة وتطبيقها .

٣٤ - وبناء على ذلك ، ترى فرقة العمل أن أي أنشطة تنفذ فيما يتصل بعمل هيئات الإشراف على المعاهدات المتعلق بالتقارير ، ستكون لها أهمية مباشرة وكبيرة لمجمل برنامج حقوق الإنسان . وبالتالي يتعين بذل جميع الجهود الممكنة بما يكفل ، قدر

المستطاع ، توافق أي نظام يستهدف الاستجابة للاحتياجات الخاصة لهيئات الاشراف على المعاهدات مع الاحتياجات العريضة للبرنامج .

ثانيا - الاحتياجات المحددة إلى قاعدة البيانات والمنتفعون والمنتفعون المحتملون فيما يتصل بأعمال هيئات الاشراف على المعاهدات

ألف - الاحتياجات والوظائف التي يلبيها الاسترجاع الالكتروني للمعلومات

٣٥ - إن إنشاء قاعدة للبيانات تتعلق بأعمال هيئات الاشراف على المعاهدات يتيح تلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات . إذ أن هذه القاعدة في صورتها الأولية تيسر الوصول المباشر إلى نصوص الوثائق وتساعد على التحديد السريع ، لا للوثائق ذات الصلة فحسب ، بل وأيضاً للأجزاء المعينة التي تكون مطلوبة منها . وتؤدي قاعدة البيانات وظائف إدارية أساسية ، مثل الإشارة إلى التواريخ المقررة أو إعداد مراسلات موحدة الصيغة نسبيا . كما تتيح القاعدة الحصول على معلومات مرجعية أساسية ، مثل القوائم المستوفاة للمكوك أو التصديقات التي تمت في مجال معين ، أو الببليوغرافيات الجارية . ويمكن للقاعدة أداء مهام بحثية أكثر تعقيداً ، مثل تحديد جميع الوثائق التي تعالج مسألة محددة أو حكماً معيناً في واحدة أو أكثر من المعاهدات ذات الصلة .

٣٦ - وعموماً فإن إنشاء قاعدة للبيانات يمكن أن يسهم في أعمال هيئات الاشراف على المعاهدات بثلاث وسائل مستقلة على الأقل . فهو يتيح أولا تحقيق الكفاءة في إنتاج مجموعات ضخمة من المعلومات تشمل النصوص والاحصاءات على حد سواء . وهو ، ثانياً ، يسمح بأقصى انتفاع ممكن بالدعم الاداري المتاح عن طريق تيسير توزيع العمل توزيعاً زمنياً أكثر توازناً . كما أنه ، ثالثاً ، يوفر دعماً حاسم الأثر في "حل المشكلات" ، ومن ثم فهو يسمح باستجابة شاملة وسريعة لطلبات الحصول على دعم للبحوث القانونية المقدمة من أعضاء هيئات الإشراف على المعاهدات أو من الدول الأطراف أو غير ذلك . وبذلك تسهم الوظيفتان الأوليان في زيادة الكفاءة ، بينما توفر الوظيفة الثالثة إمكانية تعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتطورة لهيئات الاشراف على المعاهدات تعزيزاً كبيراً .

باء - المنتفعون المحتملون

٣٧ - إن الأمانة ، وعلى وجه الخصوص قسم المكوك الدولية في مركز حقوق الإنسان ، ستكون في البداية هي المنتفع الرئيسي بقاعدة البيانات الالكترونية في مهامها الادارية اليومية المتعلقة بتقديم الخدمات الموضوعية لخبراء هيئات الاشراف على المعاهدات وللدول الأطراف . كذلك قد ترغب الدول الأطراف والخبراء الأفراد في الانتفاع المباشر بقاعدة البيانات . وبالإضافة إلى ذلك ، فان قاعدة البيانات من شأنها أن

توفر خدمة كبيرة لأعضاء هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بقضايا حقوق الإنسان ولأجهزة الأمانة التي تخدم هذه الهيئات . ويمكن بعد حين أن تتاح الاستفادة من قاعدة البيانات لبعض المنتفعين المحتملين الآخرين ، مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة عامة ، والمنظمات الدولية الأخرى ، والمنظمات غير الحكومية ، والباحثين الأكاديميين ، والمهتمين من أفراد الجمهور .

جيم - قائمة الاحتياجات المحددة

٣٨ - حددت فرقة العمل قائمة الاحتياجات المحددة التالية بناء على استعراض دقيق لنوع الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الإشراف على المعاهدات . وقد وضعت القائمة وفقاً لترتيب عام للأولويات ، وتضمنت إشارة إلى أنواع الاستخدامات التي يحققها توافر المعلومات المعنية . وليس المقصود بهذه القائمة أن تكون شاملة أو نهائية .

'١' نصوص معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة

ستشمل نص كل معاهدة يحدد الأساس للأنشطة الاشرافية التي تنهض بها هيئات الاشراف المسؤولة عن ذلك . وتتوافر هذه النصوص بالفعل في صيغة الكترونية ، وسوف يتيح ادراجها في قاعدة البيانات سهولة الاحالة المتبادلة بين مختلف المعاهدات ويشكل حجر الأساس القانوني للنظام .

'٢' حالة التصديق

ستشمل هذه المعلومات قائمة الدول الأطراف في كل صك ، وتاريخ التوقيع أو التصديق أو الانضمام أو سريان المفعول بالنسبة لكل دولة ، والأحكام الاختيارية التي قبلتها أو لم تقبلها كل دولة ، ونص أي تحفظات أو بيانات أو اعتراضات سجلتها كل دولة . وسيتيح إدراج هذه المعلومات إجراء طباعة فورية توضح جميع البيانات المتصلة بالموضوع بالنسبة لأية دولة ؛ وبالنسبة لأي صك ؛ وإجراء تحليل مقارن لمسائل محددة تتصل بالموضوع . وستكون المعلومات مستوفاة تماماً وتعكس المدخلات من جانب مكتب الشؤون القانونية في نيويورك ، ومركز حقوق الإنسان في جنيف ، وغير ذلك من مصادر المعلومات ذات الصلة .

'٣' حالة إعداد التقارير

ستشمل هذه المعلومات معدلات تواتر إعداد التقارير بالنسبة لكل صك ، والمواعيد المقررة لجميع التقارير ، وتاريخ تقديم كل تقرير ونشره ، ورقمه الرمزي ، وتاريخ النظر فيه ، والوثائق المرجعية المتصلة به . كما ستشتمل قاعدة البيانات على نصوص نمطية للمراسلات المتكررة بين الأمانة والدول الأطراف ، ومعلومات عن تواريخ إرسال الاستعجالات . ومن شأن إدراج هذه المعلومات تسهيل عمل الأمانة

وتعجيله وتمكين هيئات الاشراف على المعاهدات والدول الاطراف نفسها من الوقوف بدقة على حالة التزاماتها المتعلقة بإعداد التقارير في الماضي والحاضر والمستقبل .

'٤' عضوية هيئات الاشراف على المعاهدات

ستغطي هذه المعلومات الترتيبات الادارية المتعلقة بعمليات الترشيح والانتخاب ، وتفاصيل ترجمة حياة المرشحين جميعا ، والتكوين الحالي والماضي لكل هيئة إشراف على معاهدة وتاريخ انتهاء مدة عضوية كل عضو . ومن شأن إدراج هذه المعلومات تيسير أعمال الأمانة وتحسين إمكانية الحصول على قوائم العضوية وتسهيل تحليل خصائص تلك العضوية .

'٥' النصوص الاساسية للجان والقرارات الصادرة عن اجتماعات الدول الاطراف

ستشمل هذه المعلومات النظم الداخلية ، والمبادئ التوجيهية لإعداد التقارير ، وغير ذلك من النصوص المتصلة بحالة كل هيئة إشراف . كما ستتضمن المعلومات نصوص القرارات الصادرة عن اجتماعات الدول الاطراف في كل صك ذي صلة ، أو غير ذلك من المعلومات المتصلة بهذه الاجتماعات .

'٦' تقارير الدول الاطراف وما يتصل بها من وثائق

بالإضافة إلى التقارير المقدمة من الدول الاطراف (وجميعها متوافرة بالصيغة الالكترونية) ، ستشتمل هذه المعلومات إما على نص أي وثيقة إضافية يعرضها ممثل أي دولة طرف أثناء تقديمه للتقرير ، أو على إشارة تفصيلية إلى هذا النص ، وكذلك على نص التقارير الإضافية ، وجميع قوائم الموضوعات أو غير ذلك من الوثائق التي توفرها أي لجنة أو أي فريق عمل لممثلي الدول الاطراف . وسيكفل إدراج هذه المعلومات توافر وثائق يمكن اعتبارها مؤقتة في الوقت الحاضر ، ويتيح إجراء تحليل مقارن لمسائل محددة على أساس المعلومات التي تقدمها الدول الاطراف ، ويسهل إلى حد كبير إجراء تحليلات أساسية لدراسات التقارير السابقة كي تكون هذه التحليلات أداة تستخدمها هيئات الاشراف على المعاهدات في بحث التقارير اللاحقة . وسوف يتيح ذلك أيضاً استخراج معلومات بشأن موضوعات محددة ، ويوفر أساساً بالغ الاهمية لصياغة الملاحظات العامة والاقتراحات والتوصيات ذات الطابع العام .

'٧' التقارير السنوية لهيئات الإشراف على المعاهدات

تشتمل التقارير السنوية على أمور منها: ملخصات لدراسة تقارير الدول الاطراف ؛ ونصوص جميع الملاحظات العامة ، والآراء النهائية ، والتوصيات ، والاقتراحات وغير ذلك من النصوص التي تقرها اللجنة ذات الصلة ؛ وسجل لأساليب العمل المطبقة . ويبدو إدراج هذه المعلومات في قاعدة البيانات أمراً لا غنى عنه بالنظر إلى الاهمية البالغة للكثير من هذه المواد ، ولما يمكن استخدامها فيه من الاغراض المتعددة .

'٨' المحاضر الموجزة

أصبح من المسلم به منذ فترة طويلة أن المحاضر الموجزة تشكل جزءاً لا يتجزأ من أعمال اللجنة ، لأنها لا تعكس الأسباب الكامنة وراء النهج الذي اتبعته اللجنة فحسب ، بل تعكس أيضاً المدلولات الدقيقة لحوارها مع ممثل الدولة الطرف . ومن شأن إدراج هذه المحاضر في قاعدة البيانات أن يسهل استرجاع المعلومات المتعلقة بدول محددة وإجراء تحليلات مقارنة لقضايا معينة على أساس أكثر شمولاً .

'٩' أنشطة المتابعة

ستشمل هذه الفئة تفاصيل جميع القرارات التي اعتمدتها أجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأعمال هيئات الإشراف على المعاهدات ، وإشارات محددة إلى المناقشات التي دارت في هذه الأجهزة . وسيكفل إدراج هذه المعلومات في قاعدة البيانات مزيداً من الفعالية والمنهجية في التغذية الاسترجاعية لهيئات الاشراف على المعاهدات ، ويسهل الاستعراض اللاحق لما تتخذه اللجان من إجراءات بناء على ذلك .

'١٠' المعلومات المرجعية

ستشمل هذه الفئة ، دون أن تقتصر بالضرورة على ذلك ، إحالات تفصيلية إلى أنواع المعلومات التالية: نصوص صكوك حقوق الإنسان بخلاف تلك المدرجة في البند '١' أعلاه ؛ وقرارات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بخلاف تلك المدرجة في البند '٩' أعلاه ؛ والتقارير والدراسات ذات الصلة المقدمة إلى أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ؛ والتقارير ذات الصلة التي أعدتها الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ؛ والقرارات والسوابق القضائية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان الاقليمية ، بما في ذلك اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان ولجنة ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة والمحكمة الأوروبيتان لحقوق الإنسان ؛ ومعلومات ببليوغرافية عامة وسوف يشكل إدراج هذه المعلومات في قاعدة البيانات عنصراً هاماً في النهوض بالتنسيق فيما بين الهيئات التي تعالج قضايا متشابهة ، واتاحة مزيداً من الاتساق في تفسير القواعد ، والحد من الأعباء المتداخلة الملقاة على عاتق الدول الأطراف ، وتحقيق الكثير من الأهداف الأخرى التي حددتها الجمعية العامة ورؤساء هيئات الاشراف على معاهدات حقوق الإنسان في اجتماعهم الثاني . ويمكن الحصول على معظم المعلومات المتصلة بالموضوع نفسه بربط قاعدة البيانات المقترحة بقواعد البيانات المتوافرة داخل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية .

ثالثا - التطورات المناظرة في جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

٢٩ - وكما لاحظ الأمين العام (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) ، فان الأمم المتحدة تخلفت بوجه عام في تطوير نظم للمعلومات . ومعظم قواعد البيانات الحالية لديها تعديلاً عميقاً ، سواء فيما يتعلق بهيكلها أو بوسائل البرمجة الجاهزة التي تتبع في إدخال هذه البيانات واسترجاعها . بيد أن الاتجاه الحالي داخل المنظمة ، الذي ينشطه على نحو فعال مجلس التجديد التقني المنشأ في عام ١٩٨٧ ، ينحو بقوة نحو استحداث نظم معلومات جديدة ذات تطبيقات أكثر تطوراً .

٣٠ - والعوامل الحاسمة في عملية التجديد هذه هي التوافر المتزايد للوسائل عالية القدرة التي يمكنها زيادة الانتاجية ، والحاجة المتعاظمة إلى المشاركة في البيانات ومرافق الاتصالات ؛ واللجوء إلى تخزين البيانات وتبادلها فيما بين الحاسبات الالكترونية بغض النظر عن البائع وعن الموقع . ولا شك في أن القرارات التي تتخذ في المقر الرئيسي بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بإمكانية التشغيل المشترك أو بالتجديد التكنولوجي ، سيكون لها أثر هام على التطورات التي تحدث على نطاق المنظمة .

٣١ - ومن النقاط المحورية فيما ينهض به حاليا مركز نيويورك للحساب الالكتروني ، مسألة النظام المتكامل لمعلومات الادارة ، الذي يتسم بأهمية لا يستهان بها من الناحية العامة ، رغم أنه يقتصر على تناول الشؤون الادارية والمالية وشؤون الموظفين ، ولا يتعلق تعلقا مباشرا بالشواغل ذات الصلة بالهيئات التعاهدية . والنظام المتكامل لمعلومات الادارة هو أول مشروع مكرس لترشيد عدد من مختلف الأجهزة والبرامج ونظم البيانات المختلفة وجعلها متفقة مع بعضها البعض . وسوف يتناول طائفة متنوعة من المجالات الهامة التي تتصل بالموضوع على نطاق عريض ، مثل المنهجية ؛ والاتصالات ؛ واقامة هياكل جديدة ؛ ومعايير اختيار التكنولوجيا ؛ وادارة المشاريع وتقنيات عمل النماذج الأولية ؛ واختيار البدائل ؛ واتساق تنظيم البيانات ؛ واستراتيجية التغيير ؛ وأدوات إعداد البرامج . وسيؤثر ذلك النظام على مراكز الحساب الالكتروني التابعة للأمم المتحدة على النطاق العالمي ، ومن ثم فان تطوير المشروع في المستقبل وانجازاته سيتطلبان متابعة عن كثب .

٣٢ - وهناك قواعد بيانات عديدة معمول بها حاليا في مركز نيويورك للحساب الالكتروني يمكن أن تكون لها أهميتها في هذا الصدد ، مثل قاعدة بيانات الاتفاقات المتعددة الأطراف في ميدان حقوق الإنسان ، التي تشكل جزءا من نظام الأمم المتحدة للمعلومات عن المعاهدات ؛ ونظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية . إلاّ أن

هذه القواعد قديمة بوجه عام من حيث بياناتها وتكنولوجيتها على السواء . ويتضمن نظام الامم المتحدة للمعلومات الاحصائية احصاءات يمكن أن تكون مفيدة في مجالات الطاقة ، والصناعة ، والسكان ، والحسابات الوطنية ، والتجارة ، والبناء ، والزراعة . ويجري حاليا إنشاء قاعدة بيانات جديدة (ORCIDATA) ، سوف تتضمن معلومات مميزة عن الدول ؛ إلاّ أنه نظرا لقدم البيانات الموجودة في مركز نيويورك للحساب الالكتروني ، فإن الامر يتطلب جمع معلومات جديدة لهذا النظام .

٣٣ - ويحتفظ مركز وثائق حقوق الإنسان في المجلس الاوروبي بقواعد بيانات تتعلق بمجموعة السوابق القانونية لهيئة ستراسبورغ ، وبحالة التوقيعات والمصادقات (وهو ما يجري حاليا توسيع نطاقه ليشمل التحفظات والاعلانات بنصوصها الكاملة) ، وبالنظام الوطني للسوابق القانونية ، وببليوغرافيا (تتضمن ببليوغرافيا للمؤلفات الفقهية عن نظام السوابق القانونية) . ويتم تشغيل نظام المعلومات الشامل هذا في حاسبات الكترونية منزلية صغيرة الحجم .

رابعا - بنية النظام المقترح وآثارها المالية

مقدمة

٣٤ - قامت فرقة العمل بدراسة مفصلة لاحتياجات مختلف الهيئات التعاهدية وأمانتها ، وهي قسم الصكوك الدولية التابع لمركز حقوق الإنسان . وأجريت فضلا عن ذلك دراسة دقيقة لمختلف الخيارات التقنية المتعلقة بالحوسبة الالكترونية للقسم ، والتي وردت في تقريرين تقنيين أعدهما اثنان من خبراء الحاسبات الالكترونية في فرقة العمل . ويورد هذا الفصل استعراضا شاملا للنظام الذي ترى فرقة العمل أنه أكثر الانظمة ملاءمة للغرض ، وذلك على أساس المناقشات التي تمت بشأنه(٥) .

٣٥ - ويجب بوجه عام أن يكون النظام مفتوحا ويتلاءم مع معايير الحاسبات الالكترونية القياسية حتى يمكن الحد من التكاليف وتوفير المرونة وإمكانية توسيع طاقة الاستيعاب في المستقبل . وفي الوقت نفسه ، يجب أن تتلاءم بنية النظام وأجهزته مع معدات الحساب الالكتروني الموجودة بالفعل في الامم المتحدة وأن تستفيد من طاقات هذه المعدات وتكون متوافقة مع جميع المبادئ التوجيهية المعمول بها في هذا الصدد . وقد سعت فرقة العمل قدر المستطاع إلى تجنب تحديد أي منتجات لأي منتج بالذات ، لكي تكفل إمكانيات اللجوء إلى طائفة من الموردين المختلفين حسبما يبدو مناسبا . وعملا على بلوغ هذه الاهداف ، بدأ الموظفون المعنيون من مركز الحساب الالكتروني التابع لمكتب الامم المتحدة في جنيف بالعمل في جميع المراحل .

ألف - البنية المقترحة لأجهزة الحاسب الالكتروني

٣٦ - يتناول هذا الجزء الشروط التقنية الأساسية التي وضعت على ضوء الاعتبارات المشار إليها أعلاه ، ويقدم توصيات محددة لتنفيذ المشروع الذي وضعه مركز حقوق الإنسان .

١ - أهداف النظام التقني

٣٧ - حددت فرقة العمل البنية الكلية للنظام المقترح وفقا للمعايير التالية:

'١' وجوب دمج البنية الأساسية والموارد والمعدات الموجودة والانتفاع بكامل طاقاتها . وهذا يجعل مشاركة ادارة تجهيز البيانات الالكترونية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وتعاونها أمرا لا غنى عنه ؛

'٢' يجب أن يتيح النظام إمكانية التعامل مع بائعين مختلفين ، فيسمح باستخدام معدات متنوعة المصادر ؛

'٣' وينبغي أن يستند النظام المختار إلى معايير النظام المفتوح وفيما يتعلق بجميع الأجهزة والبرامج الجديدة ، بغية الحد من التكاليف وضمان مواءمته مع المعدات الموجودة وتلك التي ستورد مستقبلا ؛

'٤' وينبغي أن تعكس بنية النظام التدفق الحقيقي للبيانات والمعلومات وأساليب العمل في الادارة المعنية ، حتى يكون نظاما فعالاً ؛

'٥' ويجب أن يكون بالإمكان استخدام كل عنصر من عناصر النظام ، وكذلك النظام المتكامل المختار في مجموعه ، استخداماً منطقياً وسهلاً . وتحقيقا لهذا الغرض ، يجب تركيب برنامج بياني في النظام وفقا لمعايير الحاسبات الالكترونية القياسية (باستخدام التوجيهات الملائمة لنوع الحاسب) ، بما يسمح باستخدام الرموز الصورية والاسطوانات على جميع المستويات . وفضلا عن ذلك ، يجب أن يتم نقل المعلومات من برنامج إلى آخر دون جهد .

٣٨ - وبغية تطبيق هذه المبادئ ، فإن بنية النظام المقترح مؤلفة من المستويات الثلاثة التالية المناظرة لطريقة معالجة البيانات والمعلومات في قسم الصكوك الدولية في مركز حقوق الإنسان:

المستوى الأول: الموظفون المهنيون: محطة عمل شخصية لكل موظف مهني ، توفر له وسائل شخصية لانتاج البيانات والمعلومات المستخدمة حاليا ولتزويده بها .

المستوى الثاني: القسم (قسم الصكوك الدولية): ملف محلي ووحدة مركزية محلية متصلة بقاعدة البيانات لقسم الصكوك الدولية ، يتولى التزويد بالمعلومات الداخلية والحيوية ، ويوفر منفذ اتصال ، وطابعة ، وإمكانية

الوصول إلى وحدة الاسطوانات البصرية لاستنساخ الوثائق ، والحصول على المعلومات الاحتياطية وغير ذلك من البرامج اللازمة للقسم .

المستوى الثالث: نقطة وصول خارجية للقاعدة المركزية: جهاز رئيسي متصل بقاعدة البيانات المركزية على مستوى مركز الحساب الالكتروني التابع لمكتب الامم المتحدة في جنيف ، ويوفر إمكانيات إدارة المعلومات واسترجاعها بالنسبة للبيانات والمعلومات التي تستخدمها الاطراف الداخلية والخارجية على السواء .

٣٩ - ويرد أدناه وصف للمعدات والبرامج الاساسية المقترحة للنظام على أساس المستويات المختلفة .

٣ - محطة العمل الشخصية

٤٠ - يقترح تزويد كل موظف مهني بحاسبة الكترونية شخصية تعمل بنظام تشغيل (OS/2) ولها شاشة مكتبية . وتكون كل محطة عمل مزودة بوصلة تربطها بشبكة المنطقة المحلية ، التي تربطها بدورها بالوحدة المركزية المحلية التابعة للادارة . وسيزود ذلك كل موظف مهني بأداة عمل الكترونية سهلة الاستخدام جدا تمكّنه من انتاج الوثائق واسترجاع واستكمال وادماج المعلومات من الشبكة المركزية وكذلك من قاعدة البيانات المحلية ، كما تتيح له ادارة قوائم الاعضاء في الهيئات التعاقدية والتفاصيل الادارية المتعلقة باجراءات الابلاغ ، بالاضافة إلى إداء عدد من المهام اليومية الرتيبة مثل جدول المواعيد ، والحسابات ، واستخدام نظام الفاكس والتلكس وكذلك الاتصالات بواسطة شبكة الامم المتحدة العالمية للاتصالات . ويحتفظ بالبيانات الحالية ، أي البيانات التي يستخدمها الموظف حاليا ، في القرص الممغنط الداخلي للحاسبة الشخصية طالما كانت تفيد ذلك الموظف وحده (مع خزن نسخة احتياطية في جهاز الوحدة المركزية) . وينقل مزيد من المعلومات الثابتة إلى الوحدة المركزية المحلية أو إلى قاعدة البيانات المركزية ، بحسب طبيعة تلك المعلومات ، لتيسير وصول الاخرين إليها .

٤١ - إن استخدام برامج قياسية ذات نوافذ بيانية توضح البرامج الاخرى الموجودة في الجهاز تجعل من الممكن توفير نظام متكامل يتيح للمنتفع الوصول في آن واحد إلى برامج عديدة مع إمكان نقل المعلومات بسهولة من برنامج إلى برنامج ومن جهاز إلى آخر . وتتميز محطة العمل هذه بالقدرة على زيادة انتاجية كل موظف بمفرده زيادة كبيرة .

٣ - الوحدة المركزية المحلية

٤٢ - يتكون النظام المقترح من وحدة مركزية محلية بسيطة نسبيا توضع في مبنى الإدارة المعنية . وينبغي أن تعمل هذه الوحدة بنظام التشغيل (OS/2) وتربط بشبكة المنطقة المحلية التي تدير عمليات الحاسب بالاضافة إلى ربطها ببرامج متخصصة أخرى . وتربط جميع محطات العمل بالنظام عن طريق شبكة المنطقة المحلية .

٤٣ - والواقع أن الوحدة المركزية هي حاسبة الكترونية شخصية ذات قدرة أكبر وتتمتع بطاقة موسّعة على خزن الاسطوانات ، وهي مربوطة بآلة طابعة وبجهاز خاص يسمح باجراء اتصالات متعددة عالية السرعة بين محطات العمل الشخصية وقاعدة البيانات المركزية الموجودة في الحاسب الرئيسي لمركز الحساب الالكتروني الخاص بمكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٤٤ - وبواسطة هذه الوحدة المركزية يمكن تطبيق عدد من البرامج التي تحتوي على بيانات مشتركة بين جميع الموظفين في الادارة المعنية ، مثل برنامج عضوية الهيئات التعاهدية ، وكذلك البريد الالكتروني ونظم جداول المواعيد التي تشمل القسم ، إلخ . وبذلك تكون الوحدة المركزية بالنسبة للمنتفعين الداخليين بمثابة مستودع للمعلومات الوثيقة الصلة بقسم الصكوك الدولية ، ولكنها لا تكون كذلك بالنسبة للمنتفعين الخارجيين .

٤٥ - وسوف تؤدي الوحدة المركزية كذلك دوراً هاماً بوصفها ممر اتصالات يسمح بالوصول إلى الحاسبة الالكترونية المركزية وإلى شبكة الأمم المتحدة العالمية للاتصالات على حد سواء . وفضلا عن ذلك ، فإنها ستتيح الخزن الفعال والسليم للبيانات الاحتياطية لتلك المدرجة في محطات العمل الشخصية ، وكذلك التبادل السريع للملفات فيما بين الموظفين .

٤ - قاعدة البيانات المركزية

٤٦ - يقترح استخدام الحاسب الرئيسي لمركز الحساب الالكتروني الخاص بمكتب الأمم المتحدة في جنيف في برامج ادارة المعلومات التي سيتاح الوصول إليها للمنتفعين الخارجيين ، بالاضافة إلى موظفي المنظمة . وسوف تتضمن قاعدة البيانات المركزية المعلومات التالية:

'١' نصوص المعاهدات ؛

'٢' حالة الاتفاقيات ؛

'٣' حالة تقارير الدول ؛

'٤' النظم الداخلية ؛

'٥' نصوص تقارير الدول ؛

'٦' نصوص المحاضر الموجزة لاجتماعات اللجان ؛

'٧' نصوص التقارير السنوية للهيئات التعاهدية ؛

'٨' نصوص الملخصات التحليلية ، الخ .

٤٧ - ان الحاسب الرئيسي لمركز الحساب الالكتروني الخاص بمكتب الامم المتحدة في جنيف مربوط بشبكة عالمية ، ويتضمن جميع الوسائل اللازمة لتوفير الوصول إلى قاعدة البيانات على مدى ٢٤ ساعة يوميا . ونظرا لتوافر طاقات احتياطية في هذا الحاسب في الوقت الحاضر ، فإن ذلك سيخفض إلى درجة كبيرة مقدار الاموال اللازمة لتشغيل النظام الجديد .

٤٨ - ويتطلب البرنامج الذي ينبغي استخدامه لتشغيل قاعدة بيانات واسعة وكاملة كهذه وجود موظفين مهنيين يشرفون عليه ، كما يتطلب وجود محطات ذات طاقات كبيرة لتسجيل الاسطوانات الاحتياطية الخ . وباجراء زيادة صغيرة ، في موارد مركز الحساب الالكتروني يمكن استغلال الإمكانات الهائلة للحاسب الرئيسي وأجهزة التليفون والاتصالات عبر الاقمار الصناعية المتوافرة ، إلخ . لخدمة مركز حقوق الإنسان .

باء - البنية المقترحة لتطبيق البرنامج

٤٩ - يوضح هذا الجزء الاهداف المتوخاة من إدخال الحاسبات الالكترونية لدعم قسم الصكوك الدولية . ويرد بعد ذلك وصف للبرامج المقترحة .

١ - الاهداف المتوخاة من برامج الدعم

٥٠ - يستهدف النظام المقترح أساسا دعم المهام التالية:

'١' مساعدة الموظفين المهنيين العاملين في قسم الصكوك الدولية في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم لدعم الهيئات التعاهدية ، وكذلك الخبراء الاعضاء في تلك الهيئات . ونظرا لان العمل التحليلي يسود انشطة العاملين في تلك الهيئات ، فستكون أبرز مهام النظام هي توفير المعلومات اللازمة للاضطلاع بهذا النشاط ؛

'٢' مساعدة حكومات الدول الاعضاء في الامتثال لشروط واجراءات المعاهدات قيد النظر . ولذلك يتمثل جانب هام آخر في هذا الصدد في توفير جميع المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع للحكومات بصورة سريعة .

٥١ - ويقتضي دعم هذا النوع من النشاط أن يكون النظام قادراً على تزويد الموظفين بمحاضر الاجتماعات والدراسات والحالات المنشورة والمعلومات المستمدة من تقارير

الدول . وينبغي أن يكون الوصول إلى هذه المعلومات سهلا وسريعا وموثوقا به . وأهم جانب في هذا الشأن هو الطريقة التي يمكن بها الوصول إلى المعلومات ، وكيفية تقييم مدى صلة تلك المعلومات وأهميتها ، وإدماج المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع في الوثائق الجديدة . ويجب بعد ذلك أن تدمج الوثائق الجديدة التي أنشئت عن طريق استخدام النظام في قاعدة المعلومات المتوافرة حاليا ، كي تصبح معلومات مرجعية في المستقبل .

٥٢ - ومن أجل تلبية الاحتياجات التي سلف تحديدها ، يقترح تطبيق عدد من البرامج . ومن المستصوب بوجه عام أن تستخدم محطات العمل نظام التشغيل (OS/2). (وهو النظام القياسي الجديد لتشغيل الحاسبات الالكترونية الشخصية) المقرون بالنوافذ البيانية (Office Vision) ، بغية أن يكون النظام متلائما مع المبادئ الواردة في الجزء الأول من هذا الفصل . وسوف يوفر ذلك للمنتفع محيطاً سهلاً يتميز بدرجة اتساق عالية ، حيث يمكن له أن يعمل ببرامج عديدة في وقت واحد في نوافذ مختلفة على الشاشة . كما أن نظام النوافذ هذا سيزود المنتفع بالقدرة على "القطع واللصق" التجميعي للمعلومات الواردة من أي برنامج يظهر في أحد النوافذ ونقله إلى برنامج آخر في نافذة أخرى .

٥٣ - ويمكن تقسيم البرامج المقترحة إلى فئتين: برامج للانتاجية الشخصية وبرامج لقاعدة البيانات . وترد أدناه مناقشة لهاتين الفئتين .

٣ - <u>برامج انتاجية الموظفين</u>

٥٤ - تتضمن هذه الفئة برامج واضحة ، مثل معالجة النصوص ، والاتصالات ، وجدولة المواعيد ، وغيرها من وسائل الانتاجية الشخصية . إلاّ أن من المهم ملاحظة أن برنامج الحوسبة الالكترونية المستخدم في النظام يستهدف في مجمله عمل كل موظف على انفراد . وتمشيا مع التطورات العامة في عالم الاعمال ، سيكون بإمكان كل موظف في قسم المكوك الدولية أن ينتج بنفسه وبصورة مباشرة وثائق أكثر اكتمالا . ونظراً لأن المعلومات المرجعية ستكون متوفرة إلكترونياً ، فان الموظف سيمكنه أن يكتب وينقح المحتوى الفكري لما ينشئه من وثائق بصورة مباشرة على جهاز معالجة النصوص . وسيؤدي ذلك إلى تخفيف حجم عمل السكرتيرات بصورة ملحوظة ، مما يسمح لهن بالتركيز على تخطيط الوثائق وطباعتها .

٥٥ - وسيدعم هذه الوظائف جميعا تطبيق برامج نموذجية يسيرة المنال عن طريق الحاسب الشخصي في المكتب . وستكون الوظائف مدمجة على نحو جيد وبرنامج تشغيلها متسقاً للوفاء باحتياجات من يستخدمها ، لأنها تؤلف جزءاً من مجموعة واحدة كاملة . وفضلا عن ذلك ، سوف توجد نافذة رؤية على الحاسب الرئيسي كذلك ، مما سيسمح بتزويد نفس البرامج عبر جميع المحطات الالكترونية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٥٦ - وسوف توضع وسائل الانتاجية الشخصية في معظم الاحيان في كل حاسبة شخصية ، مما يوفر للمستخدم زمن استجابة ممتاز ويتفادى زيادة التحميل على النظام المركزي . وستكون بعض البرامج مركبة على الحاسبة الالكترونية المركزية ، ولا سيما قاعدة البيانات المتعلقة بعضوية الهيئات التعاهدية .

٣ - برامج قواعد البيانات

٥٧ - يستند أهم جزء أساسي في بنية البرنامج إلى برامج قاعدة البيانات ، التي تدير المعلومات المزمع استخدامها مع الوحدات الاخرى . ويجري تصميم قواعد البيانات بصفة تقليدية بحيث تكون موجهة إلى برامج البيانات المرتبة هيكليا ، مثل متابعة أرصدة المخزون ، ونظم الحاسبات ، إلخ ، حيث تكون بنية البيانات جيدة وواضحة ، ويمكن تجميعها في جداول مرتبة . وفي إطار الاحتياجات المحددة في الفصل الثاني ، فان قاعدة البيانات اللازمة لإدارة عضوية الهيئات التعاهدية وحالة الاتفاقيات (المصادقة والتطبيق والإعلان ، الخ) تتطلب استخدام هذا النوع من الوسائل في قواعد البيانات .

٥٨ - وهناك مجموعات متعددة من البرامج المسماة "نظم ادارة قواعد البيانات" (DBMS) ، والتي يمكنها أداء هذه الوظائف في الحاسبة الالكترونية المركزية المحلية . وكجزء من نظام التشغيل (OS/2) ، تكون هناك قاعدة بيانات للحاسبة الالكترونية المركزية (SQL) مستوفية للشروط . كما ستكون مجموعة الاستفهام المتوافرة حالياً ملائمة للحاسب الرئيسي لمركز الحساب الالكتروني الخاص بمكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٥٩ - إلّا أن نجاح نظام ادارة المعلومات بواسطة الحاسبات الالكترونية في قسم الصكوك الدولية سيعتمد على القدرة على تناول كميات كبيرة من نصوص غير مرتبة هيكليا وباللغة العادية ، وليس على تناول بيانات مرتبة هيكليا . ويشار إلى نظم قواعد البيانات المهيأة لاستقبال لهذا النوع من البيانات بنظم استرجاع المعلومات (IRS) . ونظراً لعدم توافر هذا النوع من برامج قواعد البيانات على الحاسب الرئيسي ، يُقترح شراء نظام لاسترجاع المعلومات (IRS) .

٦٠ - وستوفر قاعدة البيانات هذه - التي تتميز بتخصصها الرفيع المستوى وبحداثتها النسبية - معلومات في صورة "نص الكتروني كامل" للموظفين . وسيكون بإمكان الموظف أن يفتح ، أثناء عملية واحدة ، نوافذ جديدة أثناء معالجته لوثيقة ما في نافذة أخرى ، والوصول إلى قواعد بيانات النصوص الكاملة ، والبحث عن معلومات عن الموضوع المرغوب فيه بالاستعانة بأنواع مختلفة من الوثائق ، وكل ذلك في عملية واحدة .

وبعبارة أخرى ، يستطيع الموظف على سبيل المثال أن يطلب من الحاسب الالكتروني أن يبين له جميع الفقرات المدرجة في تقارير الدول والمحاضر الحرفية والموجزة والتحليلية للاجتماعات التي تتناول موضوع الاطفال وحقوقهم في تدابير الحماية الخاصة . وبعدئذ يمكن للموظف أن يستعرض هذه الفقرات ويلصق ويقطع ويستنسخ أية أجزاء لها صلة مباشرة بالوثيقة التي يتناولها ، فيزيد بذلك من سرعة عمله إلى حد كبير .

٦١ - وبغية جعل ذلك ممكناً ، يجب أن تغطي قواعد البيانات جميع المعلومات اللازمة ، كما أن من الأمور البالغة الاهمية إمكان الوصول إليها بأسلوب بالغ الحداثة .

٦٢ - ويتضمن الاقتراح توصيات بشأن الطريقة التي ينبغي اتباعها لإدخال البرامج في الذاكرة الرئيسية ، بما في ذلك برنامج شامل لمعالجة الوثائق المتراكمة في الوقت الحاضر . فمن حسن الحظ أن الأمم المتحدة في وضع يتوافر لديها فيه في صورة الكترونية كثير من الوثائق الموضوعة بمختلف اللغات . وسوف تعدل هذه النصوص تعديلاً طفيفاً قبل إدخالها في قاعدة البيانات لإدخال البنية المتحولة التي تدعو إليها الضرورة لجعلها ملائمة لاسترجاع المعلومات على مستوى الكفاءة المطلوبة . ويجب أن يكون لنظام استرجاع المعلومات الذي سيتم الحصول عليه في المستقبل نص حر ملائم للغة الاستعلام ، حتى يتمكن المستخدم من تحديد شروط للاسترجاع يمكن أن تكون بالغة التعقيد . ويجب أن يتعرف النظام على مختلف كيانات النصوص ، مثل الجمل والفقرات ، وكذلك الميادين التي يتناولها النص . وينبغي أن يكون قادراً على استخدام ترددات الكلمات والرموز حتى يمكنه صف قوائم النتائج ، وأن يوفر إمكانية إعداد قاموس للكلمات ويكون قادرا على التركيز على فقرات أو جمل .

جيم - <u>الجدول الزمني والتكاليف</u>

٦٣ - ترى الفرقة العاملة أن النظام يحتاج إلى قرابة ١٨ شهراً لكي يدخل مرحلة التشغيل الكامل . وتقدر التكاليف الأولية لاقامة النظام المقترح (الانشاء الاساسي وحده) بمبلغ ٥٠٠ ٥٠٨ دولار أمريكي ، تغطي بنود الانفاق الرئيسية التالية:

الأجهزة	٥٠٠ ٧٣ دولار
البرامج	٠٠٠ ٨٠ دولار
تطوير البرامج	٧٠٠ ٤٧ دولار
تحميل قاعدة البيانات	٠٠٠ ١٧٠ دولار
الموارد البشرية	٢٠٠ ١١٣ دولار
التدريب	١٠٠ ٢٥ دولار

وتقدر التكاليف السنوية المتكررة للنظام بمبلغ ٧٠٠ ٨٧[٦] دولار أمريكي .

خامسا - أثر النظام المقترح

٦٤ - ترى الفرقة العاملة أن الحاجة إلى تطوير تكنولوجيا معلوماتية ملائمة عن طريق استخدام الحاسبات الالكترونية لمساعدة الهيئات التعاهدية في أداء مهامها المختلفة هي حاجة لا شك فيها . فقد كان النمو الاجمالي في حجم نظام المعاهدات ودرجة تعقده على مدى العقد الماضي كبيراً إلى حد بعيد . ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في المستقبل مع تزايد عدد الدول التي تنضم أطرافا في المعاهدات القائمة وتلك الجديدة التي يجري اعتمادها ، وإنشاء هيئات اشرافية جديدة ، وزيادة تعقيد نظام المعاهدات في مجموعه وتطوره . ونظراً لأن غالبية الهيئات التعاهدية قد أعربت عن حاجتها إلى مساعدات تفوق تلك التي تقدمها الأمانة في الوقت الحاضر ، ولتوقع استمرار ظهور طلبات جديدة في المستقبل ، فان هناك ثلاثة تصورات يمكن النظر فيها . ففي إطار التصور الأول ، يمكن أن تطرأ زيادة كبيرة على عدد الموظفين العاملين في الهيئات التعاهدية . إلاّ أنه على ضوء القيود الحالية ونقص عدد الموظفين القائم بالفعل في مجالات أخرى ، يبدو حدوث هذه الزيادة أمرا بعيد الاحتمال . وفي إطار التصور الثاني ، يتم ببساطة تجاهل احتياجات الهيئات التعاهدية المتزايدة باطراد . وترى الفرقة العاملة أن هذا النهج يمكن أن تكون له آثار وخيمة ، لا بالنسبة لنظام المعاهدات فحسب ، بل وأيضا بالنسبة لنظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في مجموعه . والتصور الثالث هو الانتقال بصورة تدريجية نحو الاستخدام الفعال لنظم تكنولوجيا المعلومات المحوسبة .

٦٥ - وقد انتهى تقرير أعده مؤخراً مكتب العمل الدولي إلى أن "أقوى الاتجاهات الواعدة لتحسين إنتاجية الخدمة العامة هو أتمتة المكاتب عن طريق تطوير تكنولوجيا المعلومات (IT) والحوسبة الالكترونية"(٧) ويذكر التقرير ثلاث فئات رئيسية من المزايا التي يمكن أن تنجم عن هذا النهج ، وهي: تخفيض التكاليف ؛ وزيادة الموارد ؛ وتوفير خدمات أفضل ، وخدمات جديدة في كثير من الحالات .

٦٦ - وترى الفرقة العاملة أن إنتاجية الموظفين الحاليين في الهيئات التعاهدية يمكن أن تزداد بصورة كبيرة باستخدام الحاسبات الالكترونية لمعالجة البيانات ذات الصلة . وفضلاً عن ذلك ، فمن المتوقع أن يتسع بصورة ملحوظة نطاق الخدمات التي يمكن توفيرها للدول والخبراء الأعضاء في الهيئات التعاهدية . وستكون التكاليف كبيرة في الأجل القصير ، أما في الأجل الأطول ، فلن يكون هناك أي بديل آخر لذلك إلاّ إذا سمح لنظام المعاهدات بأكمله أن ينهار تحت عبء ما يوجه إليه من طلبات دائمة التزايد .

الحواشي

(١) تقرير مرحلي عن المشروع الرائد لتكنولوجيا الاسطوانات البصرية .

(٢) أنظر على سبيل المثال Hans Thoolen, "The Development of Legal Data bases in Refugee Work", International Journal of Refugee Law, vol. 1, no. 1, 1989, pp.89-100 .

(٣) قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٤٦ ، الفقرة ٢ .

(٤) قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٤٦ ، الفقرة الاولى من الديباجة .

(٥) تتوافر مواصفات تفصيلية في ملفات الامانة ، ويمكن الرجوع إليها .

(٦) يتوافر في ملفات الامانة تحليل تفصيلي للتكاليف المقدرة ، للاستعانة به كوثيقة مرجعية .

(٧) منظمة العمل الدولية ، World Labour Report 1989, Vol. 4, P. 137 .

- - - - -